الملخـــص: النقـــاط الرئيسية

تخلص الدراسة – أخيراً – إلى استعادة نقاط رئيسية اتصلت بهـا رؤيتهـا المستقبلية، وتشق مجرى إلى حاصل الملخص، نقاط مثل:

١- في تاريخ المستقبل .. فإننا نعيش زمن المستقبل قبـل أن يـأتي، ولأنـه تاريخ.. فهو ليس مقطوع الصلة بالماضي ويقتضي – بالتبعية – الوعي به وبزخمه المستقبلي، ولأنه تاريخ .. فهو يعرف الصراع، والـصراع فـي تاريخ المستقبل ينتظم حول "تغيير قواعد اللعبة".

٢- في تاريخ المستقبل – أيضاً – فإن سؤال الافتتاحية ليس هو: ما العمل ؟، ولكن .. من أي نافذة نطل ؟، وإجابة السؤال هي التي سوف ترسم طريق العمل، فالذين لا يملكون رؤى وأفكارًا وتعوزهم إطلالة البصيرة عبر نوافذ مفتوحة .. لا يقدرون على تغيير قواعد اللعبـة لـصالحهم، وبالتـالي .. لا طريق لهم ولا تاريخ لمستقبلهم.

٣- قيام دولة فلسطين هو أحد موضوعات تاريخ المستقبل في المنطقة، فهـذا التاريخ سوف يشهد قيام دولة فلسطينية بكامل حقوق الشعب الفلسطيني أو سوف يشهد الإعلان عن دولة إسرائيل كدولة يهودية تتآكل بهـا الحقـوق الفلسطينية ويتهدد بها السلام الإقليمي، وكل ذلك مرتبط بمن يقـدر علـى تغيير قواعد اللعبة لصالحه.

٤- عرفت الحركة الصهيونية توافقاً بين التيار القومي / العلماني والتيار الديني / التوراتي، وكان لهذا التوافق زخمه المستقبلي الذي ادخر مقولـة الدولـة اليهودية بحثاً عن شرعية بمزاعم توراتية.

٥- التدويل منح إسرائيل شرعيتها السياسية وفقاً للقرار ١٨١ والـصادر مـن الجمعية العامة للأمم المتحدة ولكنه أدار ظهره لمزاعمها التوراتية.

٦- القرار رقم ٢٤٢ والصادر من مجلس الأمن في أعقاب حرب ١٩٦٧ منح لإسرائيل الحق في التفاوض على أراضـي فيمـا وراء خطـوط ١٩٦٧، لينتهك بذلك مبدأ عدم الضم، وعمد القرار إلى مصادرات مستقبلية لـدور الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأي نزاع قد ينشأ في المستقبل بينها وبـين إسرائيل.

٧- بموجب القرار رقم ٢٤٢ كانت وديعة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني قد انتقلت من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، ولكن الجمعية العامة عاودت استعادتها بموجب قرارها رقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠ وقرارها رقم ٣٠٣٤ لعام ١٩٧٢، وقرارها رقم ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ وقرارها رقم ٢١٦٥ لعام ١٩٧٩ .... إلخ، وكان انتقال الوديعة إلى مجلس الأمن هو بمثابة النقلة الثانية لها، فلقد قامت بريطانيا (كسلطة انتداب) بالنقلة الأولى للوديعة من حوزتها إلى الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ إستناداً إلى المادة (٧٧) والمادة (٨٥) من ميثاق الأمم المتحدة.

٨- بموجب القرار رقم ٢٤٢، ثم القرار رقم ٣٣٨ والصادر من مجلس الأمن في أعقاب حرب أكتوبر، صار طريق السلام رهناً بمفاوضات ثنائية بين الأطراف، وكانت المرجعية العربية في المفاوضات تتمثل قاعدة "الأرض مقابل السلام" بينما اعتمدت إسرائيل مرجعية "التفاوض هو مرجعية التفاوض".

٩- في ثمانينيات القرن الماضي .. كان للجانب الفلسطيني محاولته لتغيير قواعد اللعبة لصالحه وأخذته المحاولة إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٩٨٨/١١/١٥ في وثيقة حملت مسمى "وثيقة إعلان الاستقلال"، وأهم ما في الوثيقة أنها استعادت القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، ولكن الوثيقة – في المقابل – لم تحدد حدود إقليم الدولة وافترضت أن إعلان الدولة هو المعادل الوجودي لها، وما لم تحدده وما افترضته .. كانا بمثابة ثغرتين حالا دون اكتمال المحاولة ولم يخلفا لها أثرًا في تاريخ المستقبل.

١٠- كان اتفاق أوسلو والذي جرى توقيعه في ١٩٩٣/٩/١٣ بمثابة محطة في مسار التسوية السلمية، ولأنه صراع تاريخ المستقبل .. فلقد أرادت منظمة التحرير الاتفاق كبؤرة تخليقية لسلام تعاقدي يكفل حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن إسرائيل أرادته كاتفاق حكم ذاتي غير قابل للتطوير .. وكان لها ما أرادته، فلم تعترف – ووفقاً للاتفاق – بأي هوية سيادية للشعب الفلسطيني ورفضت إلحاق صفة "الوطني" بالمجلس الفلسطيني المنتخب في الضفة والقطاع ورفضت – كذا – إلحاق ذات الصفة بالسلطة الفلسطينية.... إلخ، فضلاً عن أن الاتفاق نحى جانباً القرار رقم ١٨١ ولم

يشر إليه واكتفى بالإشارة إلى القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، وبالتداعي .. فلقد تعثر الاتفاق ولم يقد إلى نتائج إيجابية على الأرض.

١١- كانت خارطة الطريق أسوأ من اتفاق أوسلو وأرادتها إسرائيل – كما أرادت اتفاق أوسلو – كورقة إستراتيجية لتغيير قواعد اللعبة لصالحها في صراع تاريخ المستقبل، فالخارطة لم تنح – فقط – القرار رقم ١٨١ ولم تقبل – فحسب – بمبدأ الضم، ولكنها وضعت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اختبار النفي، عندما ألزمت السلطة الفلسطينية بالقيام بأعمال سيادية، على الرغم من أنها لا تملك ولاية فعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالولاية الفعلية تباشرها إسرائيل باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال وفقاً لقرارات صادرة من الأمم المتحدة، مثل القرار رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ والصادر من مجلس الأمن والقرار (دأط – ٢/١٠) لعام ١٩٩٧ والصادر من الجمعية العامة.

١٢- كان قرار الجمعية العامة (القرار رقم دأط – ١٤/١٠) والمؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٨ بطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية عن الآثار القانونية المترتبة على قيام إسرائيل بتشييد الجدار العازل بمثابة انقلاب بتداعيات مستقبلية في ملف المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية، فالقرار استعاد الجمعية العامة ومنظمة التحرير إلى بؤرة الملف، وفتح طريقاً للحراك وفي زمن قادم إلى الإدارة الدولية للمسألة، فلم تطلب الجمعية العامة الفتوى تساؤلاً عن مدى مشروعية أو عدم مشروعية بناء الجدار، فلقد سبق لها وفي قرارها رقم (دأط – ١٣/١٠) الإقرار بعدم مشروعيته وسبقه – أيضاً – قرارها رقم ١٠٧/٥٧ والمؤرخ في ٢٠٠٢/٧/١٦ والذي أكدت فيه أن مسئوليتها عن القضية الفلسطينية هي مسئولية دائمة إلى أن تحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرض للشرعية.

١٣- جاءت فتوى محكمة العدل الدولية والصادرة في ٢٠٠٤/٧/١٣ بإقرار صريح لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبأن تشييد الجدار سوف يعوقه عن ممارسة حقه وبأن إسرائيل قد أخلت بالتزاماتها "قبل الكافة" بعدم التزامها بهذا الحق، وبأنه على الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في اتخاذ أي إجراء آخر لإنهاء هذا الوضع القانوني.

١٤- استعاد قرار الجمعية العامة (رقم دأط – ١٤/١٠) وفتوى محكمة العدل الدولية إلى الذاكرة تجربة إقليم "ناميبيا"، فعندما قامت جنوب أفريقيا بضم الإقليم .. أحالت الجمعية العامة الأمر إلى محكمة العدل الدولية بطلب الفتوى، وبموجب الفتوى الصادرة من المحكمة .. قامت الجمعية العامة بإصدار قرارها والمؤرخ في ١٩٦٦/١٠/٢٧ بتشكيل لجنة خاصة لدراسة كيفية إدارة الإقليم .. لينتهي الأمر بإعلان استقلال ناميبيا وقيام دولتها، وهو ما يبدو قابلاً للتكرار في المسألة الفلسطينية .. مستقبلاً.

١٥- أثناء نظر محكمة العدل الدولية لطلب الجمعية العامة بشأن الجدار العازل، فإن إسرائيل لم تقم بتعيين قاض مخصص .. على الرغم من حقها في التعيين، ومن وجهة نظر الدراسة .. فهي لم تقم بالتعيين حتى لا تمنح منظمة التحرير اعترافاً مسبقاً بالدولة الفلسطينية، فلقد كان المرفق الثاني من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والذي قدمه إلى محكمة العدل الدولية، معنوناً بـ "ملخص الموقف القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية"، ووفقاً للمادة (١٠٢) من لائحة المحكمة .. يبدأ إجراء تعيين قاض مخصص بناءً على طلب الدولة التي تدعي أن طلب الفتوي يتصل بمسألة قانونية قائمة بين دولتين أو عدة دول.

١٦- الإدارة الدولية تبقى هي المدخل – ووفقاً للرؤية المستقبلية للدراسة – إلى إقامة الدولة الفلسطينية بكامل حقوق الشعب الفلسطيني وبكامل الصلاحيات السيادية، لأن المفاوضات الثنائية لن تقود – من ناحية – إلى إقامة هذه الدولة .. وبلغة تاريخ المستقبل، فإن هذه المفاوضات قد انتهت بالفعل إلى طريق مسدود، ولأن إقامة تلك الدولة – من ناحية أخرى – لن يتحقق بالإعلان عنها من جانب واحد، فالدراسة ترى – وعلى عكس ما يردد البعض – إن إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد هو خيار لا مستقبل له وتحذر منه .. لأن السلطة الفلسطينية لا تملك – ووفقاً لاتفاق أوسلو – سيادة على الضفة والقطاع، ومن ثم .. فإن التهديد الإسرائيلي بضم المستوطنات اليهودية في الضفة كرد فعل لإعلان الدولة من جانب واحد .. هو تهديد لا ينبغي تجاهله، إذ أسقطت – عمليًّا – المفاوضات بينها وبين إسرائيل .. مبدأ عدم الضم.

١٧- الإدارة الدولية وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية ، تشترط - ابتداءً - تفعيل دور منظمة التحرير .. فهي التي تحظى بالاعتراف الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبالتلازم .. فإن الدراسة تتحفظ وبشدة - بقدر ما تحذر وببصيرة - على أي محاولة لتهميش المنظمة لحساب السلطة الفلسطينية، فالتهميش سوف يلحق - وفي المستقبل - ضرراً بالغاً بالقضية الفلسطينية، فالمنظمة - وليست السلطة - هي الجهة المخولة بالتقدم إلى الأمم المتحدة بمطلب الإدارة الدولية.

١٨- وفقاً للسيناريو الذي تقترحه الدراسة لإقامة الدولة الفلسطينية تحت مظلة الإدارة الدولية، فإن على السلطة الفلسطينية أن تخطر منظمة التحرير بفشل المفاوضات مع إسرائيل، وتقوم الأخيرة- بدورها - بالتقدم للجمعية العامة بطلب وضع المسألة الفلسطينية تحت الإدارة الدولية تمهيداً لإعلان قيام الدولة الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير مصيره وفقاً للشرعية الدولية.

١٩- الجمعية العامة - وليس مجلس الأمن - هي الجهة التي ينبغي اللجوء إليها بطلب الإدارة الدولية للقضية الفلسطينية، لأن الطلب سوف يتم تأسيسه - قانوناً - على فشل مجلس الأمن في حل القضية ارتباطاً بفشل خارطة الطريق، والذي منحها تأييده في قراره رقم ٥١٥ العام ٢٠٠٣، ومن ثم .. ضرورة إعمال إعادة التفسير الذي اعتمدته الجمعية العامة للفقرة (١) / المادة (١٢) من ميثاق الأمم المتحدة وبموجبه يحق لها النظر في أي مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين في حال عجز مجلس الأمن عن القيام بمسئوليته بسبب عدم إجماع أعضائه الدائمين، والذي سبقه قيام الجمعية بإعادة تفسير المادة (٢٤) من الميثاق باعتبار أن مسئولية المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين هو اختصاص رئيسي وليس اختصاصًا حصريًّا.

٢٠- يتضمن الطلب الذي تتقدم به المنظمة إلى الجمعية العامة - ووفقاً للسيناريو المقترح - إقرار المنظمة بالقرار رقم ١٨١ كمرجعية وقيام الجمعية بتعيين مجلس لإدارة مدينة القدس بشكل مؤقت، وتودع المنظمة لدى الجمعية اعترافها بدولة إسرائيل على أساس القرار رقم ١٨١ وعلى

أساس ما التزمت به إسرائيل في وثيقة الاستقلال والتي أقرت فيها بأنها دولة ديمقراطية .. متعددة الديانات والعرقيات.

٢١- تباشر الجمعية العامة صلاحياتها في الإدارة الدولية للأراضي الفلسطينية المحتلة، كوضع انتقالي تقوم من خلاله الجمعية بتشكيل لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتنتخب الجمعية الأعضاء الممثلين الآخرين في اللجنة، وتتسلم اللجنة – وبصفة مؤقتة – إدارة المناطق الفلسطينية المحتلة وتراقب مدى التزام إسرائيل بالجدول الزمني لانسحابها من هذه الأراضي، كما أبلغت به الجمعية العامة، وتشرف – كذا – على تفكيك المستوطنات وعلى استيفاء حق تقرير المصير للفلسطينيين بخياراته الثلاثة (المواطنة في الدولة الفلسطينية حال إنشائها – العودة إلى إسرائيل وحمل جنسيتها – التعويض)، كما تقوم اللجنة – وبعد التشاور مع منظمة التحرير – بتشكيل حكومة مؤقتة تباشر أعمالها تحت إشراف اللجنة وتقومان معاً (الحكومة المؤقتة واللجنة) بوضع أنظمة الانتخاب تمهيداً لانتخاب جمعية تأسيسية ووضع دستور ديمقراطي واختيار حكومة تخلف الحكومة المؤقتة، وباستكمال أركان الدولة على الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوم اللجنة بإخطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتهاء مهمتها، وتقوم الحكومة المنتخبة والجمعية التأسيسية – فور ذلك – بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أراضي الضفة والقطاع (فيما عدا القدس الشرقية) وتتقدم بطلب لعضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٢- يتم تحديد وضع القدس الشرقية من خلال مفاوضات ترسيم الحدود النهائية – وتحت رعاية الأمم المتحدة – بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، على أن تجرى المفاوضات على المساحة الواقعة بين خط التقسيم (وفقاً للقرار رقم ١٨١) والخط الأخضر (خطوط ١٩٦٧) وإذا ما خلصت المفاوضات إلى الاتفاق على خط التقسيم .. فإن القدس (الشرقية والغربية) تبقى تحت إدارة مجلس معين من الجمعية العامة، وعلى نحو معاكس .. فإذا ما خلصت المفاوضات إلى الاتفاق على حدود لا تتطابق مع خط التقسيم .. فإن القدس الشرقية تنتقل إلى الولاية السيادية لدولة فلسطين ويتم ضمها إليها.

٢٣- قد يصلح السيناريو المقترح- ووفقاً للرؤية المستقبلية للدراسة - كآلية لإجهاض ترتيبات إستباقية تسعى بها إسرائيل إلى تغيير قواعد اللعبة لصالحها بشكل راديكالي، فإسرائيل - ووفقاً للرؤية - ترتب للذهاب إلى الأمم المتحدة لتغلق ملف القضية الفلسطينية وتحيله إلى أرشيف الاستيداع، وما ترتب له يتصل .. بإنهاء أي ارتباط بين الجمعية العامة والقضية الفلسطينية وبين الأخيرة والمادتين (٧٧، ٨٥) من ميثاق الأمم المتحدة وبتدليس يدعي أن الانتداب البريطاني على إقليم فلسطين قد انتهى بقيام دولة إسرائيل والذي سبقه استيفاء حق تقرير المصير لعرب الإقليم بإقامة إمارة شرق الأردن (الخيار الأردني)، وما ترتب له يتصل - أيضاً - بمحاولة الحصول على بيان صادر من مجلس الأمن يلحق تبعة فشل المفاوضات بالسلطة الفلسطينية، ويؤكد أنها لم تعد شريكاً مؤهلاً في عملية السلام، وفي مداخلة الترتيبات.. فإن إسرائيل تعتبر أن موافقتها على قيام دولة فلسطينية على جزء من الأراضي المحتلة في أعقاب حرب ١٩٦٧ هو بمثابة استكمال لحق تقرير المصير للفلسطينيين، ومن ثم .. يحق للإسرائيليين - أيضاً - استكمال حق تقرير مصيرهم بإعلان إسرائيل كدولة يهودية وبحدود تضم أراضي من الضفة الغربية المحتلة.

٢٤- اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية لم تسقط الخيار الأردني كما ردد البعض أو .. تمنى، فالخيار مازال قائماً في الترتيبات الإسرائيلية .. الآن ومستقبلاً، فإسرائيل تعتمده - ومن وجهة نظرها - كمسوغ حجة لفك الارتباط بين الجمعية العامة والقضية الفلسطينية، ومن ثم .. فالأردن مازال قيد تبعات الخيار ومحاذيره، ومن وجهة نظر الدراسة فإن الخيار يمكن دحضه بمراجعة التواريخ التي تدعيها الأجرومية الزمنية للترتيبات الإسرائيلية، فبريطانيا تلقت صك الانتداب على إقليم فلسطين في ١٩٢٢/٧/٢٤ ولم تتلقاه في عام ١٩٢٠ .. كما تدعي الأجرومية الزمنية للترتيبات، ومن ثم .. فإن تأسيس إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ سبق الانتداب البريطاني، ولا يعود - بالتالي - تأسيسها شكلاً من أشكال الوفاء بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

٢٥- أن القرار رقم (١٨١) مازال قائماً ولايعتد بأي دعاوي إسرائيلية تسعى إلى الحيلولة بين الفلسطينيين والاحتكام إليه بحجة أن العرب رفضوه في حينه، فالجمعية العامة التي أصدرته في عام ١٩٤٧.. لم تسقطه حتى الآن، وبالتالي.. يحق للفلسطينيين الاحتكام إليه، ولأن اليهود المقيمين في فلسطين قد استوفوا – وبموجب هذا القرار الذي لم يسقط – حق تقرير المصير، فإنه لايعود لهم الحق في المطالبة باستكمال استيفاء الحق.

٢٦- باستقراء مستقبلي .. فإن مطلب الإدارة الدولية سوف يلقى تأييداً عربيًّا، فهو يؤمن غطاءً للمرجعية العربية للسلام .. حيث الأرض مقابل السلام، وهو – تلازماً – يتوافق مع اعتبارات الأمن القومي المصري ويصادر مقاصة تبادل الأراضي والتي تقترح ضم أراضٍ من سيناء لقطاع غزة في مقابل حصول مصر على أراضٍ في النقب بسكانها وهو مالن تقبل به مصر، وبالمثل – بالنسبة للأردن – فالمطلب سوف يمتد كخط دفاع في مواجهة الخيار الأردني الذي مازالت تعتمده إسرائيل، وسوف يحصن مبدأ عدم الضم وهو ما يعزز الموقف السوري.

٢٧- وباستقراء مستقبلي .. فإن القوى الدولية لن تبدي اعتراضاً معلناً على المطلب، فهي – من ناحية – تتحفظ على منح إسرائيل شرعية بمزاعم توراتية، لأنها تعي أن المشروع الصهيوني قد بلغ مداه الحركي، وأن القوة العسكرية الإسرائيلية قد انتهت – هي الأخرى – إلى حدودها السياسية القصوى، فضلاً عن أن منح إسرائيل شرعية بمزاعم توراتية سوف يستعيد – مجدداً – المسألة اليهودية وظاهرة معاداة السامية إلى داخل مجتمعاتها.. وهو ما لا ترغب فيه وتتحوط له، ولذلك كله .. فإن الخلافات الأمريكية – الإسرائيلية ليست خلافات صورية ولكنها خلافات حقيقية.

٢٨- إزاء مطلب الإدارة الدولية والسيناريو المقترح له، فإن الولايات المتحدة سوف تحاول – استقراءً – أن تمارس ضغطاً مزدوجاً على الجانبين العربي / الفلسطيني والإسرائيلي، ولكنها لن تتحرك – علناً – لقطع الطريق على المطلب، ولن يكون هناك تأييد صريح من الاتحاد الأوروبي ولن تكون هناك ممانعة .. فالاتحاد الأوروبي لا يعطي ظهره لزاوية انفراج بحل دولي، وبالترجيح الغالب .. فإن روسيا سوف تمنح تأييدها للمطلب.

٢٩- من البدهي .. أن إسرائيل سوف تقاوم وبكل استحكامات الرفض .. مطلب الإدارة الدولية، ومن البدهي أيضاً .. أن كل المبررات الذاتية لتأييد المطلب تبدو حاضرة على الجانب الفلسطيني .. فليس لديه ما يخسره، فالمفاوضات لن تنتهي إلى شيء .. والسلطة الفلسطينية لن تبقى طويلاً.

وبعد، وفي كلمات أخيرة .. فإن كل ما طرحته الدراسة قد يساعد – مستقبلاً ووفقاً لمنظورها – على بناء سلام إقليمي طويل المدى وناشط المفعول .. وهو ما نريده ونطلبه، ولكن ما نريده ونطلبه لن نجده في سلام إقليمي يوثق المزاعم التوراتية ويستخرج رخصته على إنقاض الحقوق الفلسطينية.

ويومًا ما .. خاطب الرئيس محمود عباس الإسرائيليين قائلاً "يجب أن تغتنموا هذه الفرصة التاريخية التي لن تتكرر [.....] ولا أدري ما الذي يمنعكم من إعطائنا حقوقنا"[٢٧]، وعلى طول سطور الدراسة كانت إجابتنا هي .. لأن إسرائيل لا تعترف بهذه الحقوق ولن ننتزع اعترافها بها إلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا فى غيرها فلنغتنم الفرصة ولنذهب بالقضية إلى هناك .. فهناك ينتظرنا تاريخ المستقبل، ولن يطول انتظاره إذا ما سبقتنا إليه إسرائيل .. فلنسبق إليه، وفي سباق الخطوة .. قد يتسع السطر الأخير لملاحظة أسطرها قائلاً: أن المسألة الفلسطينية قد بدأت في الجمعية العامة للأمم المتحدة وسوف تنتهي فيها، فحيثما انفرج الستار عن البداية.. سوف يسدل الستار على النهاية.

obeikandl.com

هوامش ومراجع

(١) جاءت هذه المقولة لأينشتين كإحدى المقتطفات المأثورة، انظر:

أحمد زويل – عصر العلم – دار الشروق – القاهرة – ٢٠٠٥ – ص ٨٣.

(٢) وثيقة استقلال دولة إسرائيل – الجريدة الرسمية – العدد رقم (١) الصادر في تل أبيب – ١٤ مايو ١٩٤٨ .

(٣) رفعت لقوشة – الخيار صفر.. في القضية الفلسطينية – جريدة العربي – العدد ١٠٦٩ – ٢٠٠٧/٧/٢٩.

(٤) انظر:

Lewis, B., The Anti-Zionist Resolution, Foreign Affairs, Vol. 55, No.1, October 1976

(٥) انظر على سبيل المثال:

Pinsker, L., Auto-Emonapation, edited by A.S. EBAN, London, 1933

(٦) انظر:

De Voux, R., Histoire Ancienne d' Israel, Ed. Palaboda, 1971

(٧) في أعقاب محاكمة درايفوس، تخلى عديد من الحاخامات اليهود في أوروبا عن مواقفهم المتحفظة إزاء دعوة هرتزل إلى قيام دولة لليهود وأبدوا تعاطفاً مع هجرة اليهود إلى فلسطين، وأسهموا – بشكل أو بآخر – في تقديم الدعم لها، وكان تعاطفهم حاضراً في المؤتمر الصهيوني الأول، بخطابات تلقاها هرتزل من بعضهم، مثل خطاب الحاخام الأكبر لفرنسا – أنذاك – زادك، ومن بعده .. كان خلفائه (الفريد ليفي، إسرائيل ليفي) يسلكون الطرق ذاتها وفي الاتجاه نفسه، انظر:

إيمانويل هيمان – الأصولية اليهودية – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة – ٢٠٠٥ – ص ٨٤.

(٨) نتنياهو – مكان بين الأمم : إسرائيل والعالم – الأهلية للنشر والتوزيع – عمان – ١٩٩٦ – ص ١٨٦

(٩) جاءت هذه المقولة على لسان بن جوريون في عدة مراجع، ومن بينها:

عبد الوهاب المسيري– العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة – الجزء الثاني – دار الشروق – ٢٠٠٩ – ص ٤٣١.

obeikandl.com

ولم تكن مقولة عابرة بل ادخرت زخماً مستقبلياً، فلقد نطق بها بن جوريون في عام ١٩٤٨، وبعد أكثر من نصف قرن .. كان أحد أبرز تلاميذه المقربين (شيمون بيريز) يضع ثقله وراء مخطوط يهودية الدولة، وكان يهودا باراك رئيس حزب العمل (الذي أسسه بن جوريون كتجسيد سياسي للتيار القومي/ العلماني) يصرح قائلاً "من الضروري أن تتحول إسرائيل إلى دولة يهودية وأن تظل كذلك":

جريدة يديعوت أحرونوت – ٢٠٠٨/٢/٢٩.

(١٠) فيما بعد .. كان التمثيل القومي للديانة اليهودية يتبلور بشكل أكثر وضوحاً وسفوراً في مقولات اليمين الإسرائيلي ، وإحداها نطق بها نتنياهو بقوله: "يعتقد أبناء العالم الغربي بشكل عام أن اليهودية شأنها شأن المسيحية مجرد دين، لذا فهي لاتشمل وعياً قوميًا، لكن اليهودية منذ بدايتها كانت ديناً وقومية معاً، كما أن الغرباء الذين استوعبتهم واعتنقوا دينها أصبحوا جزءاً لايتجزأ من الأمة":

نتنياهو – مكان بين الأمم – مرجع سبق ذكره – ص ٤٨

(١١) السير آرثر لويس – محاضر محكمة العدل الدولية – CR ٢٠٠٣/٣ – ص ٤٦ .

(١٢) الذين لا يعترفون بالهوية السيادية للسكان .. لا يعترفون بالحقوق القانونية الأساسية لأولئك السكان، وإن أدعوا بعكس ذلك، أو على حد تعبير Weston, Falk فإن " الحقوق القانونية الأساسية ترتبط بأولوية الهوية السيادية للسكان وضمان الحماية الإنسانية لهم" :

Falk & Weston, The Rcvelance of International Law and The Administration of Occupied Territories, Clarendon Press, Oxford, 1992 .

(١٣) لعل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أولمرت كان صريحاً وهو يعبر عن هذه المداخلة قائلاً " يجب التوصل إلى تسوية حول بعض أجزاء أرض إسرائيل (بالحدود التوراتية) لحماية الطابع اليهودي للدولة " :

جريد إيلاف – ٢٠٠٨/١/١ .

(١٤) في أحد أحاديثه الصحفية ذكر الرئيس / محمود عباس أن الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عرض على الرئيس عرفات في مفاوضات كامب ديفيد الثانية حوالي ٩٢% من الضفة الغربية، وأضاف الرئيس / عباس قائلاً: "أنها نسبة غير مقبولة":

جريدة الشرق الأوسط – العدد ١٠٥٣٥ – ٢٠٠٧/١٠/٢ .

(١٥) الولاية الفعلية لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلتزاماتها إزاء هذه الأراضي وسكانها لم تكن بعيدة عن مدونة الأحكام التقريرية للجنة المعنية بحقوق

الإنسان بالأمم المتحدة، ففي عام ٢٠٠١ – وردًا على استفسارات إسرائيلية – أكدت اللجنة أن "التزامات الدولة الطرف القائمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنطبق على جميع الأراضي والسكان في المناطق التي تخضع لسيطرتها الفعلية": E/c/12/1/Add.90، وقبل ذلك .. خلصت اللجنة إلى أن إسرائيل هي صاحبة الولاية الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشارت إلى غموض موقف إسرائيل إزاء وضع هذه الأراضي في المستقبل واعتمدته كحيثية – ضمن حيثيات أخرى – للحكم التقريري بولايتها الفعلية عليها: .CCRR/c/79/Add. 93

(١٦) هنري كيسنجر – محاضرات ومقالات مختارة (١٩٨٢ – ١٩٨٤) – دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – ١٩٨٨ .

(١٧) الرأي المستقل للقاضي أوادا – فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة – الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة) – ٢٠٠٤/٧/١٣ – ص ١٤٦.

(١٨) جريدة المصري اليوم – ٢٠١٠/٤/٤

(١٩) جريدة المصري اليوم – ٢٠١٠/٦/١٨

(٢٠) وثيقة استقلال دولة إسرائيل – مرجع سبق ذكره .

(٢١) تهجير عرب إسرائيل يبدو هدفاً معلناً لدى قادة إسرائيل ويجاهرون به.. بلا مواربة أو تحرز، فهاهي ليفني – على سبيل المثال – تصرح قائلة "إن على عرب إسرائيل أن ينتقلوا إلى مناطق الدولة الفلسطينية بعد قيامها [....] وأقول لهم إن الحل القومي لقضيتهم موجود في مكان آخر":

جريدة السفير – ٢٠٠٨/١٢/١٢.

(٢٢) قيام مجلس الأمن برفع المسألة الفلسطينية من على جدول أعماله؛ لكي تباشر الجمعية العامة صلاحياتها.. لن يكون السابقة الأولى من نوعها، فهناك سوابق أخرى لم يتردد فيها المجلس من اتخاذ هذه الخطوة الإجرائية، فلقد اتخذها في المسألة التايوانية (الوثائق الرسمية لمجلس الأمن – السنة الخامسة – رقم ٤٨ – الجلسة ٥٠٦ – ١٩٥٠/٩/٢٩)، واتخذها – أيضاً – في المسألة الكورية (الوثائق الرسمية لمجلس الأمن – السنة السادسة – الجلسة ٥٣١ – ١٩٥١/١/٣١)، ويمكن بالمثل – وعلى الجانب الآخر – أن تقوم الجمعية العامة بمباشرة صلاحياتها واعتماد توصيات لمجلس الأمن.. دون أن يقوم الأخير برفع المسألة الفلسطينية من على جدول أعماله، وهناك سوابق وجدت فيها الجمعية العامة أن

من حقها أن تعتمد توصيات في مسائل كان يتداولها مجلس الأمن، وباشرت الحق – على سبيل المثال – في مسألة الكونغو (القرار رقم ١٩٥٥ لعام ١٩٦١ والقرار رقم ١٦٠٠ لعام ١٩٦١)، وفي مسألة المستعمرات البرتغالية (القرار رقم ١٩١٣ لعام ١٩٦٣).

(٢٣) في حوار أجرته معي مجلة صباح الخير القاهرية أشـرت إلـى أن المـشروع الصهيوني قد وصل إلى منتهاه، وأن القوة العسكرية الإسرائيلية قد بلغت حدودها السياسية القصوى، ولم تعد قوة حرب ولكن قوة قتل، وأن الرئيس أوبامـا يعلـم هذا، وما يعلمه تتبناه مراكز الدراسات من حوله وتصوغ في إطاره سيناريوهات مستقبلية:

مجلة صباح الخير – العدد ٢٧٧١ – ٢٠٠٩/٢/١٠.

(٢٤) إيمانويل هيمان – الأصولية اليهودية – مرجع سبق ذكره – ص ٨٥.

(٢٥) وردت هذه الأفكار في إطار خطة نشرتها بعض الصحف، ونسبتها إلى الـرئيس الفرنسي ساركوزي، وعلى سبيل المثال:

جريدة الخليج – ٢٠٠٨/١٢/١٩ .

(26) Reuters – 19/9/2008

(٢٧) جريدة عكاظ – ٢٠٠٨/١/٢٥.

obeikandl.com